تاريخ الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ومقابل الافراج عن الاسرى الفلسطينيين افرج عن ستة جنود اسرائيليين كانوا في اسر حركة (فتح).

ردود الفعل الاسرائيلية الرسمية وغير الرسمية

اثارت عملية تبادل الاسرى الخامسة جدلاً واسعاً داخل المجتمع الاسرائيلي، حيث انقسمت الاراء بين مؤيد ومعارض لها بشدة.

ففي حين انبرى زعماء حزب العمل الحاكم، برئاسة شمعون بيرس، رئيس الحكومة، للدفاع عن الصفقة، استغل زعماء الليكود المؤتلف مع المعراخ في الحكم الصفقة لتجييرها لصالح المستوطنين المتطرفين.

وفي هذا السياق، قال بيرس امام لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست ان «المفاوضات في قضية تبادل الاسرى بدأت ابان حكم الليكود... والجنود الاسرائيليون الثلاثة نفذوا مهمة القاها عليهم واجب الاخلاص للدولة، وكانت حياتهم في خطر... والثمن الباهظ الذي دفعناه صعب على كل واحد منا. ولكن بعودتهم الى بيوتهم وعائلاتهم تختلف المقاييس تماماً... لقد كان قرار تبادل الاسرى الاخير من اصعب القرارات، ولم ننس مشاعر العائلات التي اطلق سراح ابنائها» (**هاتسوفيه**، ٢١/٥/١٩٨٥).

اما وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، فقد عقب بديماغوجية على ابرام العملية قائلاً انه «سيتدارس مع باقي وزراء الحكومة امكان اعادة اعتقال جميع الاسرى المحررين، في حال اقدام المقاومة الفلسطينية على اختطاف اي جندي او مواطن اسرائيلي بهدف تنفيذ عملية تبادل اسرى جديدة. واكد ان حكومته لن تخضع للابتزاز [مستقبلاً] مثلما خضعت هذه المرة» (**هآرتس**، ٢١/٥/١٩٨٥).

ولم يأت تصريح رابين هذا ليحدد سياسة الحكومة الاسرائيلية مستقبلاً فيما يتعلق بتبادل الاسرى مع المنظمات الفلسطينية، اذ ان الخضوع لشروط المقاومة ما كان زهناً بارادة الحكومة الاسرائيلية، وانما ارغمت على ذلك، خاصة بعد ان اتضح لها انها تفتقر الى اي خيار آخر لتحرير اسراها الثلاثة بعملية عسكرية على نسق عملية عنتيبي في العام ١٩٧٦، وانما اعلن رابين ما اعلنه في اطار مسعاه لمؤاساة الاسرائيليين الذين هزهم، من الاعماق، استعداد حكومتهم للتنازل.

وتشير بعض استفتاءات الراي العام في اسرائيل، الى ان الاكثرية الساحقة من السكان اليهود تعتقد بانه لم يكن هناك مفر من التوصل الى عملية تبادل الاسرى، الا ان هناك شبه اجماع على ان المقاومة حققت انجازاً كبيراً، وان اسرائيل اعطت اكثر مما يجب (**صوت البلاد**، نيقوسيا، ٥/٦/١٩٨٥).

من جهة اخرى، وفي اطار الاحتجاج على عملية تبادل الاسرى، هدّد اسحق شامير، زعيم الليكود، القائم باعمال رئيس الحكومة وزير الخارجية، بتفجير ازمة حكومية اذا لم يستجب رئيس الحكومة للطلب الخاص بوقف محاكمة اعضاء التنظيم الارهابي اليهودي واطلاق سراحهم فوراً. كذلك، دعا وزراء من الليكود والاحزاب الموالية له الحكومة الى تحديد سياسة اسرائيل تجاه «الارهاب» الفلسطيني من خلال نقاش عاجل في الكنيست (**دافار**، ٢١/٥/١٩٨٥).

وفي الاطار نفسه، بعث نائب رئيس الكنيست، مئير كوهين افيدوف (ليكود)، برسالة الى وزير الدفاع احتج فيها بشدة على الافراج عن مئات الفدائيين الفلسطينيين مقابل الافراج عن بعض الجنود الاسرائيليين. واقترحت غيئولاه كوهين (هتحياه) قانوناً يمنع الحكومة من اتخاذ قرارات بشأن تبادل الاسرى بدون موافقة لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست (**هاتسوفيه**، ٢١/٥/١٩٨٥). اما عضو الكنيست اهود اولمرت (ليكود)، فقد اتهم مستشار النمسا السابق برونو كرايسكي بالتواطؤ مع الفدائيين، ودعا رئيس الحكومة الى عدم استقباله بصفة رسمية، لاعتقاده بأن كرايسكي لم يتوسط من خلال دوافع انسانية، بل من خلال الرغبة بالافراج عن ١١٥٠ فدائياً فلسطينياً (**عل همشمار**، ٢١/٥/١٩٨٥).

وفي سياق حملة التنديد بقرار الحكومة، قال عضو الكنيست يورام اريدور (ليكود): «في اعقاب قرار الطاقم الوزاري المصغر بشأن الافراج عن جمهور 'القتلة'، تطاير وهم اخر: ان حكومة التكتل القومي، بتشكيلتها الحالية، لن تقدم على ارتكاب خطأ في المجال الامني والسياسي ولكن وقع هذا الخطأ. وكون هذا الخطأ اقر من قبل طرفي الطاقم الوزاري فهو لا يقلل من خطورة الفعل، بل العكس، فهي مقلقة اكثر نجاة المستقبل...» (**يديعوت احرونوت**، ٢٨/٥/١٩٨٥).

اما تسفي شيلواح (من قادة حركة ارض ـ اسرائيل الكبرى سابقاً ومن قادة حركة هتحياه حالياً)، فقد